

الحد لله وكفى وسلا على عباده الذين اصطفى وبعد فقد
قال العبد الفقير صخر الشربلاني الخفي غفر له له وادار عليه جزيل
فضل الوفي رايت جميع هذه المسئلة في تتم رجوع معن الوصن بما قضاه
من دين المستعير وتسلم المرتجع وقد ساوي الوصن و زاد قيمة
عنه وحصل الخلاف والاستشكال ليعلم الطلاب حكمها في حال الاستئصال
وسميها نظرا لما ذكرنا في تلك الوصن والرجوع على المستعير
قال في الدرر والعزير لما فتك المعيرس المرتجع ان يمتنع عن تسليم الوصن
لان اداء كاداء الوصن فيغير المرتجع على العتوب ويرجع على الوصن بما
ادى ان ساوي الدين القيمة لا يفتى دينه وهو مضطر فيه فلا يصح
لكونه مقبورا وانما قال ان ساوي لانه ان كان اكثر من القيمة يكون
في الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل
من القيمة فلا يجبر المرتجع على تسليم الوصن ذاكه تاج الشريعة انتهى
قلت اما كون متبرعا في الزيادة فليس متقاعليه لما قال الزيلعي
نحو يرجع المعير على الوصن بما ادى لما ذكرنا انه غير متبرع بل صد
مضطر فيه وذكره النهاية انه اذا افكك بالكل من قيمته بان كان
الدين الموصون به اكثر لا يرجع بالزيادة على قيمته وهذا مشكل لان
تخليص الوصن لا يحصل بايضا بعض الدين فكان مضطر وباعتبار
الاضطرار ثبت حق الرجوع وكيف يمتنع الرجوع مع بقاء الاضطرار
وهذا لان غرضه تخليصه ليمتنع به ولا يحصل ذلك الا باداء الدين
كله اذ المرتجع ان يجيبه حتى يستور الكلى على ما عرف في موضعه
انتهى ما قاله الزيلعي وقال سمري جلي وقد سجل هذا الاستشكال
الذي قاله الزيلعي قبل روي كلامه في هذا المحل وجوابه مذكور في
الكتاب وبالدرية انتهى قلت وذلك المذكور معا في الدررية
ما في النهاية على جهة تسليمه ثم قال فان قيل هولا نفوس الخليفة
ملكه الا بايضا وجميع الدين فلم يكن متبرعا قلت الضمان على التسعير
باعتبار ابناء الدين في ملكه فكان الضمان بقدر ما يتحقق به الايضا
كذا في الايضاح انتهى ثم قال سمري جلي بعد نقله وان لكلام
عيا الا انتهى فلم يسلم ذلك الجواب عن الاستشكال مع كونه مذكورا في
غاية البيان ايضا حيث قال في بيان اداءه عبدا قيمته مائة
واذ لم ان يرضه بما تبين فاقبله المعير ما تبين رجوعه بما تبين لان
المعير لو ملك في يد المرتجع صار مستوفيا لهذا القدر ولم يكن للمعير
ان يرجع بالكل منه فكذا اذا افتى بنفسه لم يرجع بالكل منه ويكون
منظوعا

منظوعا في الزيادة التي قضاه ولا يقال انه لا يتبرع الى خلاص عبده
الا بفضا الجميع فلا يكون متبرعا في الزيادة لان استيفاء المرتجع بالملك
كاستيفاءه بالباشرة فلا يرجع المعير اذا وني بالباشرة الا ما يرجع به اذا
و من طريق الحكم كذا ذكره القنوري في شرحه انتهى وقال التمني ولا
يمتنع المرتجع اذا افتى المعير دينه وذلك رهنة لان المعير محتاج
الي ذلك لتخليص ملكه ورجع المعير المرتجع بما ادى لا يفتى دين
الواصن مضطر اذ لا يكون متبرعا قيل بالمعير لان الاجتهاد اذ افتى
الدين المرتجع ان يمتنع لانه متبرع لانه لا يبيى في تخليص ملكه وانما
ان صاحب الهداية والحاكم الشريد في كافيه قيل المسئلة بما اذا كانت
قيمة المستعير على الدين ولم يقصد المصرو صاحب الوقاية تبعا لمصلحة
الكرخي ووجه التوفيق ان العتيد الهداية والكل في وقع اتفاقا
لا للاضرار انتهى قلت وكيف يدعي ان العتيد وقع اتفاقا مع تفرج
القنوري به في شرحه فليقبل ويجوز ذلك لاختلاف الرواية وجميع
ويمن النظر لما حاك في صدره جلي بقوله وان لكلام عمال
اعترض قاضي خان رده على الزيلعي حيث ذكر الزيلعي الاشكال بما
يفتق ان من جهة وهو مذكور في النهاية مع جوابه فان كان الجواب
موضعا عند الزيلعي ايضا فلا معنى لاستشكاله كلام صاحب النهاية بعد
راي السؤال والجواب مسطورين في النهاية وان لم يكن الجواب المذكور
موضعا عنده كان عليه ان يبين على فساد ولا يفتى ان يعيد السؤال
المذكور فيها اشكالا من عند نفسه انتهى وقال استاذ مشايخنا العلامة
على المقدسي رحمه الله تعالى لما قوى الاشكال وضعف الجواب ذكره على
ذلك الغرض اظهر ان الزيلعي ان الرجوع متبرع بجميع ما افتك به الوصن
لا يضطر رده انتهى قلت وفي البرزانية اطلق ايضا فقال ولو اعسر الواصن
ولم يتدرع فله ففك المعير يرجع على الواصن انتهى ونظر لي ان الاعتسار
غير قيد معتبر فالمدار على اضطرار المالك وانما قوله في الدرر عن
تاج الشريعة وان كان اقل من القيمة فلا يجبر المرتجع على تسليم الوصن
المالك ولم اطلع على كلام تاج الشريعة الا بما نقله عنه في الدرر ومعنا ذلك
غيره بخلافه وقال بعض افاضل عمري ان المرتجع مودع في الزايد من
القيمة على الدين والمودع لا يدع لغير مودعه وقد يجاب عنه ان ذلك
في الابداع القصد وهذا الابداع صحت وهو غير مبرر والضمانات تخالف
القصد بات وذكر سنن هذا آخر الفصل العشرين من فصول العادي
تعبيره اذا مات مستعير الوصن مفلسا فالمرتجع يجلس الوصن على جميع